

أثر سياسة التقشف التوسعي على الناتج المحلي الإجمالي: حالة مصر

أ. د. أحمد مندور	أ. د. الطاهرة السيد محمد حميه	محمد عبد العظيم أحمد محمد
أستاذ الاقتصاد	أستاذة الاقتصاد	مدرس مساعد
كلية التجارة	كلية التجارة وإدارة الأعمال	قسم الاقتصاد
جامعة عين شمس	جامعة حلوان	أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
جمهورية مصر العربية	جمهورية مصر العربية	جمهورية مصر العربية

الملخص

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضية التقشف التوسعي في الاقتصاد المصري، أي قياس أثر سياسات التقشف المالي في الاقتصاد المصري على النمو الاقتصادي المصري، واختبار مدى صحة تلك الفرضية تم تقدير معادلة النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري، تم استخدام بيانات سنوية عن الفترة (1980-2017)، وتم الاعتماد على نموذج المعادلة الواحدة من خلال استخدام معادلة انحدار متعدد للنمو الاقتصادي، وكانت محددات النمو الاقتصادي التي تم استخدامها كمتغيرات مفسرة مستقلة للنموذج هي: الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الاستثماري الخاص، والإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وصافي التعامل مع العالم الخارجي، والضرائب. وقد تم اختبار جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية باستخدام «اختبار فيليب بيرون»، واتضح من نتائج اختبار فيليب بيرون أن جميع السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي، والإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي، والإنفاق الحكومي الحقيقي بشقيه الاستثماري والخاص وصافي التعامل مع العالم الخارجي وقوة العمل، مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها سواء بافتراض وجود مقطع أو وجود مقطع واتجاه عام، عند مستوى معنوية 1%.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى عدم فاعلية التقشف المالي التوسعي في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد المصري، وقد يرجع هذا لأن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري يركز على البنية التحتية، الأمر الذي يقلل من أثر مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، بالإضافة إلى وجود موارد معطلة في الاقتصاد المصري، الأمر الذي يعني أن ارتفاع الإنفاق الحكومي محفز للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري ومن ثم عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية: التقشف التوسعي، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، والضرائب.

المقدمة

ظهر مصطلح التقشف التوسعي على أيدي Macro Pagano and Francesco Giavazzi عام 1990، ويشير مصطلح التقشف التوسعي (Ostry, et al., 2016: 39-40) إلى أن تخفيض معدلات العجز في المالية العامة وتخفيض مستويات الدين، من خلال وضع حد لمستوى العجز في المالية العامة وقدرة الحكومة على تراكم الدين، يؤدي إلى آثار توسعية أي رفع معدلات نمو الناتج ويزيد من فرص العمل عن طريق زيادة ثقة القطاع الخاص والاستثمارات.

كما يحظى مصطلح التقشف التوسعي منذ ظهوره بقبول لدى صندوق النقد الدولي، حيث تُعد وظيفة صندوق النقد الدولي هي تقديم أنواع مختلفة من التسهيلات المالية (أو القروض) إلى الدول التي تعاني اختلالات، غير أن هذه القروض تكون مشروطة بعلاج الاختلالات التي أدت إلى الاقتراض، وضغط الصندوق على الحكومات المقترضة خاصة بعد الأزمة المالية

* تم استلام البحث في أغسطس 2019، وقبل للنشر في ديسمبر 2019، وتم نشره في ديسمبر 2021.

الأسبوعية عام 1997 لتقليص إنفاقها، والمبرر الأساسي لسياسات التقشف التوسعي هو تلك الفكرة التي تقول إن انخفاض عجز الموازنة العامة يؤدي إلى ثقة رجال الأعمال في الاقتصاد، وبالتالي إيجاد الحافز على الاستثمار.

وفي العقد الماضي انخرط العديد من البلدان في سياسات مالية تقشفية تهدف إلى الحد من العجز الحكومي، أوضبط المالية العامة، وذلك من خلال تبني الخطط التقشفية والخصخصة لتخفيض الإنفاق الحكومي، واتبعت العديد من الحكومات سياسات تقشفية، فالبرتغال وأيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا المعروفة اختصاراً في أوروبا «PIIGS» طبقت كلها برامج تقشفية منذ الأزمة المالية العالمية التي ضربتها في 2008، إضافة لما سبق عندما خفضت كل من البرتغال وأيرلندا واليونان وإيطاليا وإسبانيا موازنتها أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، بسبب الزعم أن الحل المفترض للمشكلات هو التقشف، تقلصت اقتصاداتها وارتفعت ديونها بدلاً من أن تنخفض، وهو ما توضحه البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، حيث يتضح ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال من نحو 62% عام 2006 لنحو 126% عام 2012 ونحو 129% عام 2015 وفقاً لأحدث البيانات المتاحة.

بينما في أيرلندا فقد ارتفعت تلك النسبة من نحو 25% عام 2006 لنحو 119% عام 2012 وإن كانت قد انخفضت لنحو 79% عام 2015. بينما في اليونان ارتفعت تلك النسبة من نحو 103% عام 2006 لنحو 159% عام 2012 وواصلت الارتفاع لتبلغ تلك النسبة نحو 177% عام 2015. أما في إيطاليا، فقد ارتفعت تلك النسبة من نحو 102% عام 2006 لنحو 123% عام 2012 ولنحو 132% عام 2015. وأخيراً إسبانيا حيث ارتفعت تلك النسبة من نحو 39% عام 2006 لنحو 85% عام 2012، ونحو 99% عام 2015 (www.imf.org).

أما عن معدل نمو اقتصادات تلك الدول فقد انخفضت جميعها، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة البرتغال من نحو 1.55% عام 2006 لنحو (-)4% عام 2012 وارتفع هذا المعدل لنحو 2.68 عام 2017 وفقاً لأحدث بيانات متاحة على موقع البنك الدولي عن ذلك المؤشر، بينما انخفض هذا المعدل في أيرلندا من نحو 5.52% عام 2006 لنحو 0.04% عام 2012 وإن كان قد بلغ نحو 7.8% عام 2017. وأما اليونان، فقد انخفض معدل نموها الناتج المحلي الإجمالي من نحو 5.65% عام 2006 لنحو (-)7.3% عام 2012 وإن كان قد ارتفع هذا المعدل لنحو 1.35% عام 2017. وبالمثل انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا من نحو 2.01% عام 2006 لنحو (-)2.82% عام 2012، وإن كان قد ارتفع هذا المعدل لنحو 1.5% عام 2017. أما في إسبانيا فقد بلغ معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي نحو 4.17% عام 2006 ونحو (-)2.93% عام 2012، وقد بلغ هذا المعدل في نمو ناتجها نحو 3.5% عام 2017. وهكذا يتضح مما سبق وفقاً للمعارضين أن التقشف لا يفيد إن كانت عبارة «لا يفيد» تعني تقليص الدين وتعزيز النمو (www.albankaldawli.org).

وتحاول هذه الدراسة اختبار أثر سياسات التقشف التوسعي على النمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد المصري. وفي هذا الشأن يقترح تقسيم الدراسة إلى 8 أجزاء بالإضافة إلى المقدمة، الجزء 2 إطار نظري ومراجعة الدراسات السابقة للتقشف التوسعي، الجزء 3 مشكلة الدراسة، الجزء 4 فروض الدراسة، الجزء 5 أهمية الدراسة، الجزء 6 يختص بتحديد نموذج للدراسة، أما الجزء 7 فيحتوي على مناقشة نتائج تقدير نموذج الدراسة، ويقدم الجزء الأخير من الدراسة الخلاصة.

إطار نظري ومراجعة الدراسات السابقة للتقشف التوسعي:

الإطار النظري للتقشف التوسعي:

يثور الجدل بين الاقتصاديين حول الآثار الاقتصادية للتقشف المالي على النمو الاقتصادي، فبينما يؤيد الكلاسيك التقشف المالي، فإن «كينز» يدعو إلى التحفيز المالي، وتتمثل وجهة النظر الأولى في المدرسة الكلاسيكية، حيث يُعد التقشف أحد المشتقات الفكرية الأيديولوجية المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث) حول ضرورة إبقاء الحكومات صغيرة وبأدني سلطة ممكنة، حتى تتمكن اليد الخفية من تحقيق أفضل أداء اقتصادي كلي، فعندما يترك للمستهلك تحقيق أقصى إشباع ممكن، وبالمكي عناصر الإنتاج أقصى عائد ممكن مقابل خدمات عناصر الإنتاج، ولرجال الأعمال تحقيق أقصى ربح ممكن، يساعد على زيادة الناتج وبالتالي مزيد من التوظيف، وكذلك تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد المتاحة داخل المجتمع.

أما توسع الدولة في النشاط الاقتصادي وفقاً للفكر الكلاسيكي فهو يعني إنفاقاً عاماً أكبر، وحكومات متضخمة، وتبيدياً للموارد، وفرض الدولة سلطانها على قطاع الأعمال بما يعطل اليد الخفية (3: Skidelsky, 2015)، وهو ما يعرف

في أدبيات الاقتصاد بأثر المزاحمة Crowding Out أي أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص.

وبالنسبة إلى «سميث»، فإن الادخار هو الذي يحرك الاستثمار لا الاستهلاك، حيث يفترض الكلاسيك أن التقدم التكنولوجي دالة موجبة في حجم الاستثمار الصافي أو الجديد (Higgins, No date: 59)، حيث أن زيادة حجم الاستثمار الصافي تؤدي إلى زيادة التصنيع والتخصص وتقسيم العمل، ويسهم تقسيم العمل في زيادة الناتج، وسيؤدي هذا بدوره إلى وجود تراكم رأسمالي أكبر، وبالتالي زيادة الدخول النقدية الأمر الذي يؤدي إلى تحسن دخول السكان، وبالتالي زيادة أعدادهم، مما يعني زيادة الأسواق واتساع رقعتها، وبالتالي يوجد الدافع لاكتشاف فنون إنتاجية جديدة وآلات جديدة، وإنتاج الجديد، وهو ما يبرز أهمية الادخار كمصدر لتمويل الاستثمار، ولما كان الرأسمالي يقدم على الاستثمار بدافع العائد المتوقع، فإن الاستثمار الصافي يتأثر إيجابياً بالعائد المتوقع (R)، وبالتالي فإن الاستثمار طبقاً للكلاسيك هو دالة في العائد المتوقع وما دام الادخار يؤدي إلى الاستثمار، يصبح الادخار فضيلة عند سميث (محمد عبد العظيم، 2017: 11).

وجدير بالذكر أن «سميث» يقر بأهمية دور الدولة، فلا يمكن أن توجد السوق وبدون الدولة، من خلال قيامها بوظائفها السيادية: الأمن والدفاع والدبلوماسية والقضاء أي العدالة، وعندما اعترف سميث بأنه يحتاج إلى الدولة فإنه يحتاج إلى تمويل لدور الدولة، وسميث هنا يلجأ إلى الضرائب، خاصة الضرائب التصاعدية، أي رعايا كل دولة يجب أن يتحملوا عبء الضريبة بما يتناسب مع الإيرادات التي يتمتعون بها على التوالي تحت حماية الحكومة، وبالتالي على الأغنياء أن يتحملوا مقداراً أكبر من العبء الضريبي، فهم يتمتعون بمزيد من الإيرادات المحمية من الدولة.

كما أن سميث يؤكد ضرورة فرض الضرائب على الكماليات، أي شيء يفوق الضروريات الأساسية، كأفضل وسيلة لتمويل الدولة، ونظرًا لأن الفئة محدودة الدخل تستهلك السلع الضرورية وهي القاعدة العريضة داخل المجتمع فإن فرض ضرائب علي السلع الأساسية سيقع على الفئة محدودة الدخل، لكن ليس هناك ما يضمن أن فرض الضرائب على الكماليات أو كل ما هو غير ضروري يكفي لتمويل أنشطة الدولة اللازمة للقيام بدورها، فما الحل؟ الإجابة هي «الدين»، إلا أن سميث يرفض هذا الدين حيث سيحدث الخراب، لأن الدول الكبرى هي الدول الممتلئة بالتجار الذين لديهم كثير من النقود التي يمكن إقراضها إلى الحكومة، ويقوض هذا المال السهل حافز الادخار عند كل من طبقة التجار والدولة ويقوض حافز الدولة لمزيد من فرض الضرائب، حيث ستصبح الضرائب تفرض لغرض وحيد وهو سداد فوائد الدين المقترض (بليث، 2013: 149)، وبالتالي يؤدي سميث عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، لما في السياسات التقشفية من آثار إيجابية على الاختلالات المالية وعدم تراكم الدين.

أما وجهة النظر الثانية «النظرية الكينزية»، فعلى النقيض من النظرية الكلاسيكية التي تؤمن بالتقشف، حاول كينز إثبات مغالطة التراكم في سوق العمل والاستثمار، التي تجاهلها الكلاسيك، حيث يرى كينز أنه رغم أن العامل قد يقبل تخفيض الأجر ليبقى في العمل، وإذا فعل كل العمال ذلك سيخفف الأمر في مجمله الاستهلاك والمستوى العام للأسعار، فوفقاً لكينز انخفاض الأجور بنسبة معينة يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر (Keynes, 1936: 168) وبالتالي ارتفاع الأجور الحقيقية، ومن ثم فشل سياسات تخفيض الأجور النقدية كسياسة انكماشية في علاج البطالة. كما أوضح كينز أنه في ظل حالة الكساد تظهر مصيدة السيولة والتي تعني انخفاض معدل الفائدة إلى الحد الحرج بحيث أن الطلب على النقود يصبح كامل المرنة أو لانهائي المرنة، وبالتالي تسود حالة من التفاوض بين المستثمرين وإحجامهم عن الاستثمار في ظروف مستقبلية غامضة، وهنا يجب على الدولة أن تتدخل بمزيد من الإنفاق الحكومي مما يحفز الاستثمار، وهو ما يعرف بأثر التكامل في الأدبيات الاقتصادية Crowding In (Skidelsky, 2015: 4)

بالإضافة إلى أن هناك فريقين، الأول، يدعو إلى التقشف باعتباره أن آثاره توسعية، وفريق آخر يعارض التقشف باعتباره أن الانكماش انكماش، أما الفريق الأول المؤيد لسياسات التقشف التوسعي، يرى أن التقشف يلهم ثقة الأعمال، ويخفض من مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، فالحكومة لن تزاحم القطاع الخاص على الاستثمار بامتصاص رأس المال عبر إصدار الدين، ولن تزيد الدين العام الكبير أكثر مما ينبغي، ويقول جون كوكرين من جامعة شيكاغو المؤيد للتقشف: كل دولار من الإنفاق الحكومي الإضافي، يقابله حتمًا دولارًا أقل من الإنفاق الخاص. والوظائف التي يوجد بها الإنفاق المحفز تبطلها الوظائف الضائعة بسبب تراجع الإنفاق، يمكننا أن نبي طرقًا بدلاً عن المصانع، لكن الحفز بواسطة المالية العامة لا يمكنه أن يساعدنا في بناء مزيد من الاثنين (بليث، 2013: 26-27)

أما الفريق الثاني غير المؤيد لسياسات التقشف، متعددة، فقد أصدر مارك بليث (2013) Mark Blyth، أستاذ في جامعة براون الأمريكية، كتابه بعنوان "Austerity: The History of a Dangerous Idea" (أي التقشف: تاريخ فكرة خطيرة) يستنتج فيه أن التقشف فكرة سيئة تفاقم الصعاب، وهي إن مكنت حكومات من ترتيب أوضاعها المالية العامة في حالات قليلة، فالثمن الاجتماعي يكون كبيراً.

مراجعة بعض الدراسات السابقة:

لم تحسم الدراسات السابقة الآثار الاقتصادية لسياسة التقشف التوسعي، فسياسات التقشف التوسعي لها أثاران على الإنفاق الاستثماري الخاص وبالتالي على النمو الاقتصادي، وهم أثر تحفيزي (موجب)، أو أثر المزاحمة (سالب)، وفيما يلي توضيح للدراسات المؤيدة والمعارضة لسياسات التقشف التوسعي.

الدراسات المؤيدة للتقشف التوسعي، ومنها: دراسة Pagano and Giavazzi, (1990) التي حاولت اختبار فرضية التقشف التوسعي في كل من اقتصادات الدنمارك وإيرلندا كنموذج لدولتين أوروبيتين صغيرتين، حيث تعرضت كل من اقتصادات الدنمارك وإيرلندا لبعض التقلبات الاقتصادية في بداية الثمانينيات ترتب على إثرها اختلالات مالية حيث ارتفع الدين العام في الدنمارك من نحو 29% من الناتج المحلي الإجمالي في الدنمارك عام 1980 لنحو 65% عام 1982، وهو ما أدى إلي اتباع هذه الدول سياسات تقشفية، أدت السياسات التقشفية في الدنمارك إلى انخفاض متوسط معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الفترة (1979-1982) من نحو 4% لنحو 0.9% في المتوسط للفترة (1983-1986)، في حين أن متوسط معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي الخاص للفترة (1979-1982) ارتفع من نحو 0.8% لنحو 3.7% في المتوسط للفترة (1983-1986)، ويرجع هذا النمو السريع في الإنفاق الاستهلاكي الخاص رغم السياسات التقشفية، إلى ثقة المستهلك في الاقتصاد، باعتبار أن انخفاض الإنفاق الحكومي الاستهلاكي كان يمثل بالنسبة لتوقعات المستهلك خفض العبء الضريبي اللازم لتمويل الإنفاق الحكومي، كما ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدنمارك من نحو 1.3% للفترة (1979-1982) لنحو 3.6% في المتوسط للفترة (1983-1986).

وبالنسبة للاقتصاد الإيرلندي فقد اتبع أيضاً سياسات تقشفية أدت إلي انخفاض متوسط معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الفترة (1979-1981) من نحو 4% لنحو 3.7% في المتوسط للفترة (1987-1989)، في حين أن متوسط معدل النمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص للفترة (1979-1981) ارتفع من نحو 2.2% لنحو 3.6% في المتوسط للفترة (1987-1989)، ويرجع هذا النمو السريع في الإنفاق الاستهلاكي الخاص رغم السياسات التقشفية، إلي تحرير أسواق الائتمان في إيرلندا في أواخر الثمانينيات وهو ما زاد من قدرة الأسرة علي الاقتراض، كما ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الإيرلندي من نحو 2.7% للفترة (1979-1981) لنحو 3.7% في المتوسط للفترة (1987-1989)، بينما ارتفع متوسط معدل نمو الصادرات للفترة (1979-1981) من نحو 4% لنحو 11% في المتوسط للفترة (1987-1989) (Blanchard and Fischer, 1990: 85).

دراسة Bergman and Hutchison (2009) اختبار فرضية التقشف المالي التوسعي Expansionary Fiscal Contraction (EFC)، وقامت هذه الدراسة باختبار هذه الفرضية في الاقتصاد الدنماركي خاصة وأن الاقتصاد الدنماركي بدأ في تطبيق برنامج تقشفي خلال الفترة 1983 – 1986 وكان هذا البرنامج شديد التقشف حيث يغطي الأجور والضرائب، وانخفض خلال هذه الفترة العجز في الموازنة العامة من نحو 12.5% لنحو 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج (1983-1986). توصلت الدراسة إلي تأييد فرضية التقشف المالي التوسعي بالنسبة للاقتصاد الدنماركي سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما أن ضبط المالية العامة يؤدي إلي التوسع الاقتصادي في ظل ظروف معينة، فالتقشف المالي الكبير يؤدي إلى توقعات بانخفاض مستمر في الإنفاق الحكومي وبالتالي الضرائب التي تستخدم في تمويل هذا الإنفاق، الأمر الذي يزيد من احتمالية أن التقشف المالي يؤدي إلي توسع اقتصادي. شهد الاقتصاد الدنماركي نمواً أكبر في الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك بلغ المتوسط نحو 3.7% ونحو 4% خلال فترة البرنامج الدنماركي التقشفي (1983-1986)، وهذا أسرع نمو في برنامج الدنمارك منذ ستينيات القرن العشرين، كما انخفضت البطالة بمقدار 2.2 نقطة.

الدراسات غير المؤيدة لسياسات التقشف التوسعي، ومنها: دراسة Barry and Devereux (2003) التي تحاول تقديم تحليل عام للفرضية القائلة بأن تخفيض الإنفاق الحكومي يكون توسعياً، ووفقاً لهذه الدراسة فإن السياسة

التقشفية يكون لها آثار سلبية، وهي كبيرة من الناحية الكمية، إضافة إلى أن هذه الآثار تظهر بوضوح على أنها غير خطية، فكلما ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، كان للسياسة التقشفية آثار توسعية، كما أن هذا يحدث بالتدرج، بحيث إن انخفاض الإنفاق الحكومي لا يؤدي إلى زيادة توسعية في الناتج بشكل فوري، وهو ما يؤيد وجهة النظر الكينزية، المعارضة لسياسات التقشف المالي في أوقات الكساد.

دراسة (Blanchard and Leigh (2013) التي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية قصيرة الأجل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة للسياسات التقشفية الرامية إلى تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب في النشاط الاقتصادي (إحصائياً واقتصادياً). حيث توصل "Blanchard" مع "Leigh" إلى أن كل دولار من الإنفاق الحكومي التحفيزي ينتج أكثر من دولار إضافي في الناتج الاقتصادي، ومن ثم فقد أظهر بلاريتشارد أن صندوق النقد الدولي كان مخطئاً دائماً في تقديرته لتأثيرات التقشف. وهكذا فقد غير Blanchard موقفه في السنوات الأخيرة من السياسات التقشفية، بعد نتائج هذه الدراسة.

يتبين من الدراسات السابقة التي تناولت فرضية التقشف التوسعي أنها لم تحسم الجدل بشأن فرضية التقشف التوسعي، كما أن أغلبها لم يشمل الاقتصاد المصري، لذا تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، كما تعتمد على بيانات سنوية للفترة (1980-2017) وهي فترة طويلة نسبياً بالإضافة إلى تطبيق الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة سياسات الإصلاح الاقتصادي وكلها سياسات تقشفية، إضافة إلى تبني مصر أخيراً تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وهي سياسات تقشفية.

مشكلة الدراسة

نفذت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي القائم على سياسات تقشفية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام 1991 لمدة ثلاث سنوات، كما تتبع مصر في الآونة الأخيرة سياسات تقشفية في برنامجها الحالي للإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في 3 نوفمبر 2016 ويستمر البرنامج إلى 3 سنوات ينتهي في 2019 كما هو معلن على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، وهو برنامج تقشفي، أدى إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي من نحو 30.2% عام 2014/2015 إلى نحو 27.1% في مشروع موازنة 2018/2019 (وزارة المالية، 2018: 21)، ونحو 26% موازنة 2019/2020.

كما أكد الصندوق في وثائقه المنشورة على موقعه الإلكتروني وعلى موقع وزارة المالية المصرية، أن الحكومة المصرية قامت بتبني برنامج إصلاح شامل، يهدف إلى تصحيح الاختلالات المالية والاختلالات في ميزان المدفوعات ودفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن، ويستهدف البرنامج، خفض الدين العام ليصل لنحو 78.3% من الناتج بحلول عام 2020/2021 (IMF, 2016: 8)، بعدما ارتفع من نحو 70% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009/2010 لنحو 89% عام 2014/2015 وانخفض الاحتياطي الإجمالي من 7 شهور عام 2009/2010 لنحو 3.5 شهر عام 2014/2015 (IMF, 2016: 5)، وهي كل سياسات تؤكد تقشفية سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي مصر الذي تطبقه مصر.

أيضاً يستهدف البرنامج تحقيق الاقتصاد المصري معدل نمو في حدود 4% خلال العام المالي 2016/2017 ليرتفع في حدود تتراوح ما بين 5%-6% على المدى المتوسط (IMF, 2016: 8)، وهذا من شأنه خفض معدلات البطالة، إلى نحو 10% عام 2018/2019 ثم لنحو 6.7% عام 2020/2021، إضافة إلى تطبيق الاقتصاد المصري ضريبة القيمة المضافة، وترشيد دعم الطاقة تدريجياً على مدى 5 سنوات، وتطبيق قانون الخدمة المدنية، وتحرير معدل الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى وجود برامج للحماية الاجتماعية، الأمر الذي يدل على أن السياسات التقشفية في الاقتصاد المصري يتوقع أن تكون لها آثار توسعية، إلا أن النظريات والدراسات السابقة لا تتفق على الآثار الكلية لفرضية التقشف التوسعي، كما أن هناك العديد من الدراسات التي حذرت من هذه السياسة التقشفية، آخرها تقرير الائتلاف لعام 2017 بعنوان ما وراء التقشف - نحو صفقة عالمية جديدة، يدعو إلى إعادة النظر في السياسات التقشفية، لأنها غير مجدية ولها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وبالتالي زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء (UNCTAD, 2017)، ولذلك فإن أثر سياسات التقشف المالي التوسعي على الناتج المحلي الإجمالي جديرة بالدراسة في الاقتصاد المصري للتعرف على أثرها سواء توسعي أم انكماش.

ومن هنا يمكن تحديد المشكلة التي يتناولها البحث في التساؤل التالي: هل السياسة التقشفية في الاقتصاد المصري لها أثر توسعي، أي تؤدي إلى تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؟ أم أن الانكماش سوف يؤدي إلى انكماش؟

فروض الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن السياسات التقشفية التي يتبعها الاقتصاد المصري تؤدي إلى آثار توسعية، وذلك بالاعتماد على عدة فروض للدراسة، حيث تتمثل فروض الدراسة أن الاقتصاد المصري يطبق سياسات مالية انكماشية، الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري أقل إنتاجية من إنفاق القطاع الخاص في الأجل الطويل، مما يدعم فرضية التقشف التوسعي، السياسات المالية الانكماشية المطبقة في الاقتصاد المصري تؤدي إلى تقليل المزاخمة، سياسات صندوق النقد الدولي الانكماشية تؤدي إلى تحسن النمو الاقتصادي المصري.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى صحة فرضية الدراسة من خلال تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التقشف التوسعي على النمو الاقتصادي في مصر، باستخدام بيانات عن الفترة (1980-2018)، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يدرس العلاقة بين سياسات التقشف المالي والنمو الاقتصادي في مصر، كذلك تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات والإحصائيات وذلك للوصول إلى الهدف من الدراسة.

بناء النموذج:

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة محددات معادلة النمو الاقتصادي ومن هذه الدراسات، دراسة وفاء سعد (2015)، ودراسة (Jiranyakul (2007)، ودراسة (Janku and Macek (2015) حيث إن محددات النمو الاقتصادي التي تم استخدامها كمتغيرات مفسرة مستقلة للنموذج هي، الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الاستثماري الخاص، والإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وصافي التعامل مع العالم الخارجي، والضرائب.

$$dy_t = a_0 + a_1 dCC_t + a_2 dinv_t + a_3 dG_t + a_4 dNX_t + a_5 dT_t + \epsilon_t \quad \dots (1)$$

توضح المعادلة (1) المتغيرات التفسيرية لمعادلة النمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يشير حرف d أمام المتغيرات الاقتصادية سواء المتغير التابع أو المتغيرات المفسرة إلى التغير المطلق، ويعبر عن معدل النمو الاقتصادي بالرمز (y)، بينما يعبر عن الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالرمز (CC)، أما الإنفاق الاستثماري الخاص يعبر عنه بالرمز (inv)، كما أن الإنفاق الحكومي يعبر عنه بالرمز (G)، أيضاً يعبر عن صافي التعامل الخارجي بالرمز (NX)، أما الضرائب فيعبر عنها بالرمز (T)، ولقد تم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI=2010=100)، للحصول على القيم الحقيقية لتلك المتغيرات.

ويتوقع أن تكون معاملات متغيرات الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي

بشقيه الاستثماري والخاص، وكذلك صافي التعامل مع العالم الخارجي، موجبة وأكبر من الصفر، أما معلمة الضرائب فمن المتوقع أن تكون سالبة.

جدول رقم (1)

يوضح متغيرات معادلة معدل النمو الاقتصادي ووحدة القياس ومصدر البيانات

رقم المتغير	اسم المتغير	وحدة القياس	المصدر
1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y)	القيم المطلقة الحقيقية والإصلاح الإداري المصرية.	وزارة التخطيط والمتابعة
2	الإنفاق الاستهلاكي الخاص (CC)	القيم المطلقة الحقيقية والإصلاح الإداري المصرية.	وزارة التخطيط والمتابعة
3	الإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي (inv)	القيم المطلقة الحقيقية والإصلاح الإداري المصرية.	وزارة التخطيط والمتابعة
4	الإنفاق الحكومي الحقيقي (g)	القيم المطلقة الحقيقية	البنك المركزي المصري
5	صافي التعامل مع العالم الخارجي	القيم المطلقة الحقيقية والإصلاح الإداري المصرية.	وزارة التخطيط والمتابعة
5	الضرائب (t)	القيم المطلقة الحقيقية	وزارة المالية المصرية

ويتطلب بناء النموذج جمع بيانات، واختبار مدى

استقرار السلاسل الزمنية، وفي هذا الإطار نستعرض لنقطتين هما:

1- مصادر جمع البيانات:

يتطلب تقدير معاملات النموذج جمع بيانات عن متغيراتها وبالفعل تم جمع البيانات من مصادر عدة، يمكن توضيحها من خلال الاستعانة بجدول (1)، الذي يوضح مصادر بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في قياس أثر التقشف على معدل النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد المصري، وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تستخدم في الاختبارات عن حالة مصر

خلال الفترة 1980-2017 تم جمعها من مصادر محلية ممثلة في «وزارة التخطيط المصرية»، و«البنك المركزي»، و«وزارة المالية»، وتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) (2010=100)، للحصول على القيم الحقيقية لتلك المتغيرات.

2- اختبار جذر الوحدة لسلاسل الزمنية

يهدف اختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلى فحص خواص السلاسل لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي، والإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي، والإنفاق الحكومي بشقبة الاستثماري والخاص الحقيقي وصافي التعامل مع العالم الخارجي الحقيقي، وقوة العمل، وذلك للتعرف على مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، ورمغ تعدد اختبارات جذر الوحدة، فإن أغلب الدراسات تستخدم اختبارين هما: اختبار ديكي- فولر (Dickey & Fuller)، واختبار فيليب - بيرن (Philip- Perron).

ويرى (Hallam and zanoli) (1993) أن اختبار فيليب بيرون (PP-test) له قدرة اختبار أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً. وفي حالة تضارب وعدم اتفاق نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (pp test) (Obben, 1998: 114) لذا سوف تعتمد الدراسة الحالية على نتائج اختبار فيليب بيرون (PP-test) لجذر الوحدة ويمكن توضيح نتائج اختبار فيليب بيرون بالجدول (2).

جدول رقم (2)
نتائج اختبار فيليب بيرون (PP-test) لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

السلسلة الزمنية	المستوي		الفرق الأول	
	بحد ثابت	بحد ثابت واتجاه عام	بحد ثابت	بحد ثابت واتجاه عام
(y)	3.70 (1.00)	-0.86 (0.95)	-6.04 (0.00)	-19.41 (0.00)
(cc)	1.76 (0.99)	-0.81 (0.96)	-5.78 (0.00)	-6.77 (0.00)
(inv)	-1.38 (0.59)	-2.65 (0.26)	-7.49 (0.00)	-7.35 (0.00)
(g)	0.51 (0.99)	-1.23 (0.89)	-5.42 (0.00)	-6.15 (0.00)
(nx)	-0.36 (0.91)	-1.31 (0.87)	-6.71 (0.00)	-7.51 (0.00)
(t)	-3.41 (0.02)	-3.35 (0.08)	-12.92 (0.00)	-12.65 (0.00)

* تشير الأرقام داخل الأقواس إلى القيم الاحتمالية أو P Value.

يتضح من جدول (2) أن نتائج اختبار فيليب بيرون تؤكد أن جميع السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي، والإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي، والإنفاق الحكومي بشقبة الاستثماري والخاص الحقيقي، وصافي التعامل مع العالم الخارجي الحقيقي، وقوة العمل وهي متغير حقيقي، مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها سواء بافتراض وجود مقطع أو وجود مقطع واتجاه عام، عند مستوى معنوية 1%، كما يُلاحظ عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى ماعدا سلسلة الضرائب الحقيقية فهي مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 2% بحد ثابت ومستوى معنوية 8% بحد ثابت واتجاه عام.

مناقشة نتائج الدراسة:

بعد أن تم صياغة النموذج تم تقدير دوال معدل النمو الاقتصادي النصف لوغاريتمية واستناداً إلى المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، والمعايير الإحصائية (R^2 , F^* , t^*)، ومعايير الاقتصاد القياسي (D.W) تم اختيار النموذج الخطي، وكانت نتائج معادلة معدل النمو الاقتصادي المقدر كما هو موضح في الجدول (3). ويوضح الجزء الأول من الجدول (3) الاختبارات التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير جودة النموذج، حيث إن قيمة اختبار F المقدر بنحو (7.65) معنوية إحصائياً بمستوى معنوية 1%، أي النموذج جيد التفسير، بالإضافة إلى قيمة معامل اختبار ديرين واتسن DW المقدر بنحو 2.30 تشير إلى أن النموذج لا يعاني مشكلة وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة والتي تسمى مشكلة Multicollinearity (حسن، 2012: 377).

ويُلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل الذي يرمز له بالرمز R^2 تقدر بنحو 50% أي أن المتغيرات المفسرة تفسر نحو 50% وفقاً لمعامل التحديد المعدل، ويمكن إرجاع العوامل الأخرى المفسرة للناتج المحلي الإجمالي ومنها درجة التقدم التكنولوجي، ومعدل الصرف الأجنبي، الأزمة المالية العالمية وهي متغيرات شملتها دراسة سابقة كمحدد للنمو الاقتصادي منها دراسة وفاء سعد إبراهيم (2015) (إبراهيم، 2015: 106-108)، بالإضافة إلى أن نتائج التقدير لمعاملات بعض المتغيرات التفسيرية في النموذج غير معنوية إحصائياً ومنها الإنفاق الاستهلاكي الخاص والضرائب، وبالتالي يفضل حذفها من النموذج (عبد العال وعبد العليم، 2018: 427-428)، كما أن تأثيرها غير جوهري على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفقاً لنتائج نموذج الدراسة.

جدول رقم (3)

يوضح أثر سياسات التقشف التوسعي على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: D(LOGY)					
الجزء الأول من جدول (3) يوضح نتائج جودة النموذج					
F*	DW	R ²	R ²		
7.65 (0.00)	2.30	0.58	0.50		
الجزء الثاني من جدول (3) يوضح معاملات الارتباط للمتغيرات التفسيرية					
Correlation	D(cc,2)	D(inv)	D(G)	D(NX)	D(T,2)
D(CC,2)		0.10	0.25	-0.47	-0.01
D(inv)	0.09		-0.11	0.14	0.02
D(G)	0.24	0.11		-0.40	0.21
D(NX)	-0.47	0.14	-0.40		-0.09
D(T,2)	-0.02	0.02	0.21	-0.10	
الجزء الثالث من جدول (3) يوضح نتائج معاملات النموذج					
Dependent Variable: D(LOGY)					
Independent Variable	Parameters And probate	Relationship	Significant / Non-significant		
a ₀	30722.62 (0.00)	+	Significant		
D(CC,2)	0.06 (0.39)	+	Non significant		
D(inv)	0.79 (0.003)	+	Significant		
D(G)	0.67 (0.01)	+	Significant		
D(NX)	-0.85 (0.01)	-	Significant		
D(T,2)	-0.02 (0.45)	-	Non Significant		

تشير الأرقام داخل الأقواس إلى القيم الاحتمالية أو P Value .

معنوية 1%، وهذا يتفق مع منطق النظرية الكينزية الاقتصادية، ومن ثم عند قياس التقشف بالإنفاق الحكومي يصبح أثر التقشف التوسعي غير فعال بالنسبة للاقتصاد المصري، بسبب العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة منها، دراسة (2005) Kustepeli، ودراسة Ebong, et al. (2016)، ودراسة Lopez and Islam (2008).

فلقد وجدت دراسة (2005) Kustepeli ما يؤيد وجهة النظر الكينزية بوجود علاقة تكامل (أثر تحفيزي) بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على الاقتصاد التركي خلال الفترة (1976-2003). كما تؤيد دراسة (2016) Ebong, et al. المطبقة على اقتصاد نيجيريا، الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ في تحليلها، وذلك باستخدام بيانات عن اقتصاد نيجيريا خلال الفترة (1970-2012)، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق الحكومي على التعليم والبنية التحتية له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما أن الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة له أيضاً أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وإن كان في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل يصبح غير مهم، بينما الإنفاق الحكومي

ويوضح الجزء الثاني من جدول (3) مصفوفة العلاقات، التي توضح نتائجها أن علاقة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية ضعيفة، ففي حالة وجود ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة هذا يعني وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، وهو ما يتنافى مع فروض صحة نموذج الانحدار.

أما الجزء الثالث في جدول (3) فيوضح نتائج تقدير معاملات الانحدار، حيث يتضح من نتائج التقدير أن العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي علاقة طردية، حيث إن قيمة معلمة الإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي تقدر بنحو 0.79 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 3%، وذات تأثير مهم أي أنه إذا تغير الإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي من الدرجة الأولى بمقدار وحدة واحدة، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الدرجة الأولى سوف يتغير في الاتجاه نفسه بمقدار 0.79 وحدة.

كما أن العلاقة بين صافي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي علاقة عكسية، ومعنوية إحصائياً بمستوى معنوية 1%، وتقدر بنحو (-0.85) أي أنه إذا تغير صافي الصادرات الحقيقي من الدرجة الأولى بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الدرجة الأولى بمقدار 0.85 وحدة في الاتجاه المعاكس، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين صافي الصادرات والناتج طردية، إلا أن الاقتصاد المصري يعاني عجزاً هيكلياً، يؤدي إلى وجود عجز في صافي التعامل مع العالم الخارجي لغير مصلحة الاقتصاد المصري.

أما معلمة الإنفاق الحكومي المقدر بنحو 0.67 موجبة وتشير إلى أنه عند تغير الفرق الأول للإنفاق الحكومي الحقيقي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الفرق الأول للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقدر 0.67 وحدة، وهي معنوية إحصائية عند مستوى

على قطاع الزراعة في نيجيريا له أثر غير مهم سواء في الأجل القصير أو الطويل. وقد أرجعت الدراسة هذه النتائج إلى أن الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي عند توجيه الإنفاق الحكومي لقطاع البنية الأساسية والقطاعات الخدمية كالتعليم والصحة بالإضافة إلى أن الاستثمار في هذه القطاعات يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري والمادي علي حد سواء، كما هو موضح في نماذج النمو الجديدة في الفصل السابق.

أما دراسة Lopez and Islam (2008) التي تستخدم بيانات مجمعة Panel Data لنحو 87 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (1980-2004)، فقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن تحول الإنفاق الحكومي من تقديم السلع الخاصة كالدمع الحكومي غير الاجتماعي (مثل دعم الطاقة، ودعم الائتمان، ودعم الصادرات، والدعم الزراعي، وضمانات الائتمان وغيرها) إلى الإنفاق على السلع العامة (كالصحة، والتعليم، والإسكان، والحماية الاجتماعية، والنقل والاتصالات)، يحفز النمو الاقتصادي.

الخلاصة

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التقشف التوسعي على النمو الاقتصادي في مصر، باستخدام بيانات عن الفترة (1980-2017)، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى 8 أجزاء، وتناولت المقدمة تعريف التقشف التوسعي، بالإضافة إلى تجارب الدول في التقشف التوسعي، إن كان في مجملها تتسم بعدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي، وتناول جزء 2 إطار نظري للتقشف التوسعي ومراجعة الدراسات السابقة، وتوصل هذا الجزء إلى أن هناك من هو مؤيد للتقشف المالي كالمدرسة الكلاسيكية باعتبار أن الادخار هو المكون للتراكم للرأسمالي الذي يحفز النمو الاقتصادي، أما كينز فعكس الكلاسيك يرى أن الاستهلاك هو المحفز للنمو الاقتصادي، وبالتالي يستنتج أن الفكر الكينزي غير مؤيد لفرضية التقشف التوسعي، وبمراجعة الدراسات السابقة، توصلنا إلى أن هناك دراسات مؤيدة وأخرى معارضة للتقشف التوسعي، أما جزء 3 فيشمل توضيح لمشكلة الدراسة، والتي تم صياغتها في التساؤل التالي: هل السياسة التقشفية في الاقتصاد المصري لها أثر توسعي، أي تؤدي إلى تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؟ أم أن الانكماش سوف يؤدي إلى انكماش؟. واشتمل جزء 4 على فروض الدراسة. واشتمل جزء 5 على هدف الدراسة. أما بقية أجزاء الدراسة فتركز على تحديد نموذج قياسي وتقدير النتائج بالاعتماد على بيانات الاقتصاد المصري للفترة (1980-2017)، وتوصلت لعدم فاعلية التقشف المالي في الاقتصاد المصري، حيث إن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي موجب، ومن ثم في حالة اتباع سياسات تقشفية لن يحفز النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع منطقية النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى تركيز الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الأمر الذي يقلل من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، لذا توصي الدراسة بالآتي:

- 1- ضرورة تكامل السياسات الاقتصادية الأمر الذي يقلل من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وتشجيع الإنفاق الاستثماري الخاص، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.
- 2- عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد المصري في تحفيز النمو الاقتصادي.
- 3- من النتائج السابقة يمكن استخلاص أن استخدام أدوات السياسة المالية قد يُعد فعالاً في تحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري، وهذا يتوقف على أثر المزاحمة.
- 4- تطوير الدراسة الحالية مستقبلاً، من خلال اعتماد أساليب قياس متطورة نسبياً أو استخدام بيانات حديثة أو إجراء دراسات مقارنة، كما يمكن اختبار فرضية التقشف التوسعي على متغيرات اقتصادية كلية أخرى خلاف التي اشتملتها الدراسة، مثل، اختبار فرضية التقشف التوسعي على البطالة والتضخم، كما يمكن استخدام محددات أخرى لنفس معادلة نموذج الدراسة.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، وفاء سعد. (2015). «السياسة المالية والأداء الاقتصادي في منطقة اليورو دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، كلية تجارة وإدارة أعمال جامعة حلوان.
- الصادق، علي توفيق. (26 مايو 2012). «صراع النمو الاقتصادي مع التقشف المالي، الاقتصادي»، الخليج الاقتصادي.
- بليث، مارك. (2013). *التقشف تاريخ فكرة خطيرة*. ترجمة/ عبد الرحمن أياس، عالم المعرفة، الكويت.
- حسن، إبراهيم. (2012). *الإحصاء التطبيقي في مجال الأعمال والاقتصاد*. كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- عبد العال، مدحت؛ وممدوح عبد العليم. (2018). *التحليل الإحصائي باستخدام Spss 25*. قسم الإحصاء والرياضة، كلية التجارة جامعة عين شمس.
- محمد، ندا؛ وربي رشيد. (2012). «العجز المالي وأثره علي الاقتصاد الأردني»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29.
- وزارة المالية. (2018). *البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة*. وزارة المالية.

ثانياً - مراجع باللغة الانجليزية:

- Blanchard, O. and Daniel, L. (2013). *Growth Forecast Errors and Fiscal Multipliers*, IMF Working Paper Research Department, WP/13/1.
- easterly, W. and Sergio, R. (1993). "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investment", *Journal of Monetary Economics*, 32, North-Holland, JEL Classification: 040; E62, PP. 417-458.
- Eastly, W. and Klaus, S. H. (1993). "Fiscal Deficit and Macroeconomic Performance in Developing Countries", *The World Bank Research Observer*, No. 2, Vol. 8, July, PP. 211-237.
- Ebong, F. et al., (2016). "Impact of Government Expenditure on Economic Growth In Nigeria: A Disaggregated Analysis", *Asian Journal of Economics and Empirical Research*, No. 1, Vol. 3, PP. 113-121.
- Furceri, D. and Ricardo, S., (2009). "The Impact of Government Spending on the Private Sector: Crowding-out Versus Crowding- in Effects", *Nipe Working Paper*, No. 6, PP. 1-35.
- Gaspar, V. and Laura, J. (2018). "Bringing Down High Debt", *IMF, Insights and Analysis on Economic & Finance (Blog)*, 18 April.
- Gujarati, D. (2011), *"Econometrics by Example"*, Palgrave Macmillan, United States America .
- Higgins, B.(No Date), *"The Classical Theory of Capitalist Development: Growth and Stagnation"*, No Publisher.
- Iheanacho, E. (2016). "The Contribution of Government Expenditure on Economic Growth of Nigeria Disaggregated Approach", *International Journal of Economics & Management Sciences*, No., 10.4172/2162-6359.1000369, Vol. 5.
- IMF . (April 2018). *Fiscal Monitor: Capitalizing on Good Times"*, P., X.
- IMF . (2016). *IMF Executive Board Approves US \$12 Billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Egypt*, Washington, D.C. 20431, USA, November.
- Jiranyakul, K. (2007). "The Relation between Government Expenditures and Economic Growth in Thailand", *Working Paper*, No. 46070.

- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. Kessinger Publishing, Whitefish, USA.
- Kustepeli, Y. (2005). "Effectiveness of Fiscal Spending: Crowding out and/or Crowding in?", *Yonetim ve Ekonomi Yi I*: 2005, Cilt:12 Say :1, PP. 185-192.
- Kweka, J. and Oliver, M. (2000), *Government Spending and Economic Growth in Tanzania, 1965-1996*. Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, May, No. 00/6, PP. 1-53.
- Lopez, R. and Asif, I. (June 2008). "The Structure of Government Expenditures and Economic Growth in a Context of Market Failure", *Institute of Economic Growth (IEG) Working Paper*.
- Mitra, P. (2006). "Has Government Investment Crowded out Private Investment in India?", *The American Economic Review*, Vol. 96, No. 2, May.
- Obben J. (1998). "The Demand for Money in Brunei", *Asian Economic Journal*, Vol. 2, No. 12.
- Ostry, J. D. et al., (June 2016). *Neoliberalism Oversold?*.IMF, Finance & Development.
- Pagano, M. and Francesco, G. (1990). "Can Severe Fiscal Contractions Be Expansionary? Tales of Two Small European Countries", *NBER Macroeconomics Annual 1990*, Vol. 5.
- Phillip, P. C. B. and Pierre, P. (1987). "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", *Working Paper*, Vol. 75.
- Skidelsky, R. (2015). *The Failure of Austerity*. Sheffield Political Economy Research Institute (SPERI), Paper No. 23.
- *UNCTAD*. (2017). "Trade and Development", Annual Report.
- www.worldbank.com

Impact of Expansionary Austerity Policy on GDP: Egypt

Prof. Ahmed Mandour

Professor of Economics - Faculty of Commerce
Ain Shams University, Egypt

Prof. Tahira El Sayed Mohamed Hamieh

Professor of Economics - Faculty of Commerce & Business Administration
Helwan University, Egypt

Mohamed Abdel Azim Ahmed Mohamed

Assistant Lecturer, Department of Economics
Sadat Academy for Management Sciences, Egypt

ABSTRACT

The study aims to test the hypothesis of expansionary austerity in the Egyptian economy, ie to measure the impact of fiscal austerity policies in the Egyptian economy on the growth of the Egyptian economy. To test the validity of this hypothesis, the economic growth equation in the Egyptian economy was estimated. Annual data were used for the period (1980-2017),The single equation model was relied on by using a multiple regression equation for economic growth.

The determinants of economic growth that have been used as independent explanatory variables for the model are: private consumption expenditure, private investment spending, government spending in both consumption and consumption, net dealing with the outside world, taxes, The root of the unit was tested to determine the stability of the time series using the Philip Peron test. The results of the Philip Peron test showed that all the time series of real GDP, real private consumption expenditure, real private investment spending, real government spending in both investment and private sectors and net dealing with the outside world and the labour force stable When taking the first differences, either assuming intercept or intercept and trend, at the level of significance of 1%.

The study also concluded that expansionary fiscal austerity is not effective in stimulating real GDP in the Egyptian economy. This may be due to the fact that government spending in the Egyptian economy focuses on infrastructure, which reduces the impact of crowding out the government sector to the private sector, in addition to the existence of idle resources. In the Egyptian economy, this means that high government spending is a catalyst for economic growth in the Egyptian economy and hence the ineffectiveness of expansionary policies in the Egyptian economy.

Keywords: Expansionary Austerity, Economic Growth, Government Spending and Taxes.